

المرونة التصديرية لنفط العراق

عبد الوهاب الشيخ قادر
خبير نفطي

مقدمة

يعود تاريخ تصدير النفط العراقي، عن طريق البحر المتوسط، إلى عام ١٩٣٤ عندما حُمّلت الشحنة الأولى لنفط كركوك من ميناء حيفا الفلسطينية في ٢٢ مايس خلال خط أنبوب حيفا (الملغي) و من ميناء طرابلس اللبنانية في ١٤ تموز خلال الخط السوري، و عن طريق الخليج العربي عام ١٩٥١ لنفط البصرة من ميناء الفاو و من ثم من الميناء البحري العميق خور العمية عام ١٩٦٢ .

إلا أن التطور و التوسع الأهم في شبكة خطوط الأنابيب و منافذ التصدير للنفط الخام بدأ في منتصف السبعينات من القرن الماضي و تكاملت هذه الشبكة و تميزت بمرونة عالية في جميع الإتجاهات (على البحر المتوسط و الخليج العربي و البحر الأحمر) و طاقات فاقت (٧) ملايين برميل يومياً بنهاية الثمانينات.

و لكن الظروف التي مر بها العراق حالت دون التمكن من الإستفادة من طاقات شبكة الأنابيب و المنافذ التصديرية سوى ٤٠% منها في أحسن الأحوال مما أدى إلى تبديد الإستثمار الكبير و تعطيل الإقتصاد الوطني المبني على العوائد النفطية إضافة إلى كلف الصيانة الحفاظية المستمرة لمنشآتها الكثيرة.

فلا بد للقطاع النفطي العراقي أن يعمل على الإستفادة القصوى المتاحة من المرونة و الطاقة العاليتين لشبكة خطوط الأنابيب و منافذ التصدير و تطويرها على وفق التقنيات الحديثة بالسرعة الممكنة لتفادي تقادمها.

منظومة خطوط الأنابيب

لا شك بأن لكل شبكة من شبكات خطوط أنابيب النفط الخام بداية و نهاية و تعمل بشكل متكامل لتأمين نقل النفط من مصدر الإنتاج إلى منفذ التصدير، فهي تبدأ من رأس البئر النفطية حيث يُنتج النفط الخام الحاوي على الغاز المصاحب بإتجاه محطة عزل الغاز لفصل هذا الغاز منه و من ثم يُضخ إلى وحدات المعالجة إن تطلب الأمر ذلك و بعدها إلى نقاط الإستهلاك المحلي أو مرافئ التصدير من خلال منظومات التوزيع و تغذية المصافي و المصانع أو منظومات التصدير.

و إن من أهم مكونات منظومات خطوط أنابيب نقل النفط الخام ما يأتي:

١. تجميع و خزن النفط في ما يسمّى بحقل الخزانات في البداية قبل ضخه و في محطات الضخ على إمتداد الخط .
٢. ضخ النفط من خلال محطات ضخ أساسية، و محطات تقوية وسطية، طوربينية أو كهربائية مزودة بأجهزة قياس الكميات.
٣. نقل النفط بواسطة أنابيب ذات الأقطار المناسبة للكميات المطلوبة.
٤. أجهزة السيطرة و التحكم في تشغيل المعدات في كافة مراحل الضخ و النقل تعتمد على الحاسبات الإلكترونية مع شبكة الإتصالات بين المحطات.
٥. منظومة الحماية الكاثودية للأنابيب و الخزانات من ظاهرة التآكل.

الطاقات التصديرية للعراق

لا نود الدخول في تفاصيل تاريخ و عمليات مد شبكات خطوط الأنابيب و تطور الطاقات التصديرية خلال العقود الأربعة السابقة سوى القول بأن النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي شهد تكامل منظومات خطوط الأنابيب الرئيسية و طاقتها النهائية كما هي موجودة الآن. (أنظر إلى خارطة خطوط أنابيب التصدير لنفط العراق)

أولاً: المنظومة الغربية (الشمالية)

و هي أولى المنظومات الممدودة في العراق و تعرف بالخط العراقي/السوري، و تتكون من خطين رئيسيين للأنابيب قطر ٣٢/٣٠ عقدة و بطول (٨٩٣) كم إلى ميناء باتيلاس في سورية و (٨٥٤) كم إلى ميناء طرابلس في لبنان. بلغت طاقة هذه المنظومة في أوجها (١,٤) مليون برميل يومياً و بإمكانها نقل النفط الخام من حقول كركوك للتصدير من موانئ البحر المتوسط عبر الأراضي العراقية و السورية و اللبنانية.

ثانياً: المنظومة الشمالية

أو الخط العراقي/التركي. بدأ العمل بهذا الخط قطر ٤٠ عقدة عام ١٩٧٧ و تم توسيع المنظومة مرتين في عام ١٩٨٣ و عام ١٩٨٧ حيث اكتملت بالطاقة النهائية البالغة (١,٧٥) مليون برميل يومياً. يبلغ طول الخط (١٠٤٨) كم لنقل نفط خام حقول كركوك عبر الأراضي العراقية و التركية بدءاً من محطة الضخ الأولى غرب كركوك حتى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط أيضاً.

ثالثاً: المنظومة الجنوبية (الشرقية)

أو منظومة التصدير عبر موانئ الخليج العربي المتمثلة بمينائي خور العمية و البكر في المياه الإقليمية العراقية بعد إلغاء ميناء الفاو الصغير الواقع في نهاية شط العرب. بدأ التصدير من ميناء العمية عام ١٩٦٢ و من ميناء البكر عام ١٩٧٥ و بعد توسيع ميناء العمية عام ١٩٧٤ وصلت طاقة كل من المينائين (١,٦) مليون برميل يومياً - أي أن الطاقة التصديرية على الخليج العربي للعراق أصبحت (٣,٢) مليون برميل في اليوم للنفط الخام من الحقول الجنوبية.

رابعاً: المنظومة الجنوبية (الغربية)

أو الخط العراقي عبر السعودية لتصدير النفط العراقي من ميناء ينبع على البحر الأحمر. و قد مرت عملية مد هذا الخط بمرحلتين الأولى أنبوب ٤٨ عقدة بطول (٦٤٠) كم أكملت عام ١٩٨٥ للإلتقاء بالخط السعودي الممتد من الشرق إلى الغرب و الثانية أنبوب جديد ٥٦ عقدة بطول (٩٥٠) كم من نقطة الإلتقاء أعلاه حتى ميناء جديد خاص بالنفط العراقي على البحر الأحمر بالطاقة الكلية (١,٦) مليون برميل يومياً.

خامساً: المنظومة الغربية (الجنوبية)

أو الخط العراقي الأردني الذي تم التفكير بمدّه بطول (٩٥٠) كم و بطاقة أولية (١) مليون برميل في اليوم لم يتبلور لحد الآن و إن هذا المشروع بقي معلقاً رغم المحاولات العديدة لإحيائه.

سادساً: الخط الاستراتيجي

أنشئ هذا الخط الداخلي بين الجنوب و الشمال لتوفير المرونة في تصدير النفط المنتج من الحقول الجنوبية (البصرة) عبر موانئ البحر الأبيض المتوسط و تصدير النفط من الحقول الشمالية (كركوك) عبر موانئ الخليج العربي و تم تنفيذه عام ١٩٧٥.

و مما جاء أعلاه فإن الطاقته التصديرية القصوى للعراق يمكن إعتبارها كالاتي:

- (١) عن طريق موانئ البحر الأبيض المتوسط: (٣,١٥) مليون ب/ي.
 (٢) عبر موانئ الخليج العربي: (٣,٢) مليون ب/ي.
 (٣) من موانئ البحر الأحمر: (١,٦) مليون ب/ي.
 و هذا يعني بأن الطاقة التصديرية الكلية لمنظومات خطوط الأنابيب لنفط العراق كانت في أوجها لتقارب (٨) مليون ب/ي في نهاية الثمّنينات من القرن الماضي، و في أسوأ الأحوال هي أكثر من (٧) مليون ب/ي دون الأخذ بنظر الإعتبار الخط العراقي الأردني المقترض إنشاؤه مستقبلاً - أي أنها تغطي بسهولة متطلبات الخطة الإنتاجية الطموحة للعراق في المستقبل و البالغة (٨ - ٦) مليون برميل يومياً للإستهلاك المحلي و التصدير.

المرونة التصديرية للعراق

- تتمثل المرونة التصديرية لنفط العراق بعوامل كثيرة من أهمها ما يأتي:
١. إتجاهات منظومات خطوط الأنابيب و توزيع الطاقات فيها: و كما هي واضحة على الخارطة (المرفقة) فإن خطوط الأنابيب تشكل شبكة متكاملة تمتد إلى جميع الإتجاهات لتجد المنافذ المهمة المعروفة حول العراق، و فد أمكنت طبيعة الأراضي المنبسطة للعراق إختيار المسارات المستقيمة لكافة هذه الخطوط.
 ٢. المواقع الجغرافية لنهايات المنظومات التصديرية: إذ أن موانئ التصدير للنفط العراقي، سواء كانت عراقية أو غير عراقية، تقع في المناطق الجغرافية الحيوية بالنسبة إلى الدول الموردة لهذا النفط. فالموانئ العراقية (مينائي خور العمية و البكر الكبيرين و ميناء الفاو الصغير) تقع في منطقة استراتيجية لتصدير النفط و هي الخليج العربي الذي يضم موانئ الدول العربية الخليجية و إيران حيث تفضلها الدول الموردة الكبرى مثل اليابان و الهند و غيرها. أما الموانئ الأخرى، (ميناء جيهان التركي و مينائي طرابلس اللبناني و باتياس السوري) الواقعة على البحر المتوسط و (ميناء ينبع السعودي) الواقع على البحر الأحمر، فهي مهمة بالنسبة للدول الأوروبية خاصة. علماً بأن كافة تلك الموانئ تناسب الدول الموردة الكبرى الأخرى في العالم.
 ٣. أهمية و وضع موانئ التصدير: من المعروف أيضاً بأن جميع الموانئ المذكورة في الفقرة (٢) أعلاه تعتبر من الموانئ المهمة من حيث الطاقات و المرونة التحميلية العالية و المنشآت المتكاملة الكفوءة و ذات التقنيات الحديثة.
 ٤. الربط المتوازن بين المنظومات: لقد أضاف الخط الاستراتيجي بعداً جديداً إلى شبكة خطوط الأنابيب التصديرية لنفط العراق لربطه مجموعة المنظومات الشمالية و الغربية مع المنظومات الجنوبية من خلال محطتي الضخ (ك٣ في الشمال) و (الرملة في الجنوب) حيث يمكن تصدير نفوط حقول كركوك عن طريق الخليج العربي (و البحر الأحمر أيضاً) و تصدير نفوط حقول البصرة من البحر الأبيض المتوسط.
 ٥. طبيعة و تنوع النفوط المنتجة من الحقول: تتراوح صفات النفوط الخام العراقية في التنوع بين الخفيفة و المتوسطة و الثقيلة و تتصف الأهم منها بالتنوع الجيدة و المناسبة لأكبر و أعقد المصافي العالمية لإمتلاك المشتقات الناتجة عن تكريرها في تلك المصافي المواصفات و التنوع الأكثر طلباً في أسواق المنتجات النفطية في العالم (مثل نفط كركوك API 36 , و نفط البصرة API 34)
 ٦. مطابقة النفوط للمواصفات التسويقية: تتخذ صناعة النفط الإستخراجية في العراق جملة من الإجراءات و العمليات الحقلية لجعل مواصفات النفط العراقي مطابقة

للمواصفات التسويقية المطلوبة في العالم و ذلك بمعالجة النفط الحاوي على المركبات الكبريتية (مثل نفاك كركوك) لفصل هذه المركبات عنه في معامل التركيز، و كما يتم مزج بعض النفوط لتفادي الصفات غير المقبولة في بعضها كاللون و ظاهرة ترسب الشمع (مثل مزيج نفطي حقلي جمبور/ باي حسن).

٧. إدارة التسويق في تجارة النفط: تُولي وزارة النفط العراقية إهتماماً عالياً بعمليات التسويق للنفط الخام من خلال شركة خاصة أنشئت لهذا الغرض تقوم بإبرام أنواع مختلفة من العقود مع الشركات و الدول الموردة للنفط العراقي على وفق توجيهات الحكومة العراقية المبنية على الأسس التجارية و العلاقات العراقية مع تلك الشركات و الدول. و إن التطوير الأفضل لشركة تسويق النفط العراقية و إدخال التقنيات التسويقية الحديثة إليها و إنشاء قاعدة البيانات أو بنك المعلومات و البرمجيات التسويقية الأفضل كل ذلك كفيل بخلق إدارة تسويقية مميزة للعراق تضمن المرونة العالية. و في حالة إنفتاح العراق على العالم الخارجي بشكل أفضل و التخلص من عقد الماضي سيكون للعراق دور فاعل في تجارة النفط العالمية.

٨. السياسة النفطية و القوانين و الخطط: كانت السياسة النفطية العراقية السابقة في تغير مستمر تصيب أحياناً و تخفق أخرى. و إن وضع سياسة نفطية ثابتة، تضمن التصرف الحكيم بهذه الثروة الحيوية لمستقبل العراق على وفق المصلحة العليا و التعامل الصحيح في إستنزاف الإحتياطي النفطي بهدف الإستخلاص الأقصى الكفاء من مكانه، يضع العراق في مقدمة الدول المنتجة و المصدرة الكبرى و المؤثرة في تجارة النفط في العالم.

الخاتمة

إن المرونة العالية الحالية في تصدير النفط إلى أنحاء العالم تُضفي على العراق أهمية خاصة و موقِعاً متميزاً بين الدول المصدرة للنفط سواء كان ذلك داخل منظمة (الأوبك) أو خارجها و لا سيما إذا بُدلت جهود إضافية لإستكمال و تطوير منظومات خطوط الأنابيب، على وفق التقنيات الحديثة من قبيل الأجهزة و المعدات و البرمجيات المطورة، بهدف تحقيق أية خطة قريبة للصعود بالطاقات الإنتاجية للعراق إلى (٦ - ٨) مليون برميل باليوم. و يسبق ذلك بطبيعة الحال تأهيل و تطوير و تحديث المنشآت النفطية المتقدمة و المتأثرة بالعمليات الحربية و التخريبية جنباً إلى جنب مع توفير الإمكانيات الفنية و المالية الضخمة لتطوير الحقول النفطية الحالية و الحقول التراكمية غير المطورة لحد الآن من أجل زيادة الإنتاج و الوصول إلى الطاقة المذكورة أعلاه.